

وثيقة حلقة "الإصلاح التربوي"

تنادي 06 مايو 2017

عقد المعهد الموريتاني للدراسات الاستراتيجية يوم 06 مايو 2017م، بمنتجع تنادي، حلقة نقاش ضيقة مع عدد من الخبراء، والمفكرين، حول موضوع "الإصلاح التربوي" في بلادنا، وقد اتفق المشاركون على وجود عدد من الاختلالات الكبرى في منظومتنا التربوية، وعلى أن عدم إصلاح هذه الاختلالات قد يهدد كيان الدولة الموريتانية في المستقبل، مثنين - في نفس الوقت - النجاحات التي تحققت على مستوى الجانب الكمي.

التوصيات :

- (1) وضع قانون توجيهي يحدد رسالة التعليم، وموجهاته، ومتطلباته، واختصاصات مؤسساته، ومكوناته.
- (2) بلورة منظومة تربوية وطنية معاصرة قابلة للإنجاز على المدى القصير والمتوسط من أجل سد الاختلالات الحاصلة، ورفع مستوى الفاعلية الداخلية والخارجية للنظام التربوي بكافة مكوناته. ومرتنة هذه المنظومة التربوية بما يكفل الحفاظ على الهوية الوطنية، وتقوية النسيج الاجتماعي، ودمج التعليم الأصلي في التعليم النظامي.
- (3) وضع إطار مرجعي شامل لتوحيد المنظومة التربوية الوطنية بمختلف مكوناتها، ومستوياتها، في قطاع وزاري واحد، يشرف على جميع ما يتعلق بالتعليم العام، والتعليم الأصلي، والتعليم المهني والتقني بغية ضمان انسجام نظامنا التربوي، وترشيد النفقات.
- (4) مراجعة الخارطة المدرسية على المستوى الوطني من أجل عقلنة البني التحتية والمصادر البشرية حتى تتلاءم مع حاجيات السكان، ويستفيد منها أكبر عدد ممكن من الأفراد، وهو ما يفرض عصرنة تعليمنا النظامي باعتماد التعليم عن بعد، وإدخال التقنيات الحديثة في الخدمة التربوية: (وسائل الاتصال الحديثة، واللوحات الرقمية) مع توفيرها مجاناً للفئات المحتاجة، وهو ما من شأنه أن يساهم في عصرنة التعليم، وترشيد النفقات في وقت واحد.
- (5) مراجعة السياسات التربوية من أجل استعادة التوازن الضروري بين النتائج الكمية المحققة، وجودة التعليم التي ما تزال مفقودة.

- (6) إشراك المجموعات المحلية في تسيير المصادر البشرية والموارد المالية - في مرحلة التعليم الأساسي والثانوي- من أجل ضمان جودة التعليم، وثبيت المعلمين في الداخل، على أن تحتفظ الدولة بوظيفة الإشراف والرقابة، والتفتيش، ووضع المناهج التربوية، وتوفير الكتاب المدرسي.
- (7) العمل على توطيد المدرسة الإدماجية من خلال: (توحيد التكوين المدرسي الأساسي في إطار المدرسة العمومية. أي جعل التعليم الأساسي حكرا على القطاع العمومي. والتركيز على لغة جامعة للتدريس، وإنشاء مدارس عمومية للامتياز بأقسام داخلية. وفرض الزى المدرسي الموحد في المرحلتين الأساسية والثانوية. وفرض الخدمة الوطنية المدنية في مرحلة التعليم العالي)
- (8) إصلاح نظام البكالوريا حسب معايير الانتقاء، وبطريقة تضمن: (التقويم التدريجي، واتقان اللغتين العربية والفرنسية)
- (9) إلزامية تعلم إحدى اللغات الوطنية المحلية بالإضافة إلى اللغة الرسمية كشرط للولوج لبعض الوظائف الإدارية والأمنية التي يحددها القانون
- (10) التركيز على التكوين المهني والتقني، ومراكز التدريب الحر، ووضع مؤشرات عملية لمتابعة وتقويم إسهام هذا التكوين في النشاط الانتاجي، وامتصاص البطالة.
- (11) اعتماد معايير انتقائية موضوعية لولوج التعليم العالي.
- (12) تشجيع التعليم العالي التخصصي، حتى يكون قادرا على منافسة التعليم العالي العام، مع ضرورة إخضاعه للرقابة المستمرة.
- (13) تشجيع البحث العلمي، ويمكن للدولة في هذا الإطار إلزام الشركات بتخصيص نسبة مئوية من أرباحها لدعم البحث العلمي.
- (14) اعتماد إجراءات تمييز إيجابي لصالح المجموعات ذات الوضع الاستثنائي الخاص، في مختلف مستويات التعليم.
- (15) إعادة تصور وتفعيل دور المعهد التربوي الوطني، حتى يؤدي المهمات المتعلقة باختصاصه (وضع المناهج، والمقررات، وإعداد الكتاب المدرسي، وإدخال المنظومة الرقمية في التعليم، والتقويم المستمر للبرامج التربوية)
- (16) اعتماد مرحلة انتقالية من أجل تطبيق الإصلاح التربوي تطبيقا سليما.